ورشة عمل منظمة التعاون الإسلامي حول الإطار الشامل للاستجابة للاجئين

29 و30 أبريل/نيسان 2018، البحر الميت، الأردن

مذكرة توضيحية بشأن الإطار الشامل للاستجابة للاجئين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين

الإطار الشامل للاستجابة للاجئين

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين في سبتمبر 2016 وتشمل مبادؤه الأساسية: 1) تقاسم أكبر الأعباء والمسؤولية بشأن اللاجئين، 2) التعاون المبكر والمستدام بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، 3) تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، و4) إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على نطاق أوسع من خلال الوزارات التنفيذية والقطاع الخاص واللاجئين والنقابات والأكاديميين والمجتمع المدني في الاستجابات للاجئين، من بين أمور أخرى. ويجمع الملحق الأول للإطار الشامل للاستجابة للاجئين الممارسات الجيدة المكتسبة طوال عقود والسياسات التقدمية الخاصة باللاجئين في إطار واحد ويمنحها الصلاحية التي ترافق الموافقة الإجماعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة.

خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، طُبِّق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في ثلاثة عشر بلداً: بليز وكوستاريكا وجيبوتي وإثيوبيا وغواتيمالا وهندوراس وكينيا والمكسيك وبنما ورواندا والصومال وأوغندا وزامبيا. بالإضافة إلى ذلك، تطبق العديد من الدول حول العالم بعض عناصر نهج الإطار الشامل للاستجابة للاجئين أو كلها، بدون إطلاق الإطار بشكل رسمي. وتتضمن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، التي تطبَّق على بعض البلدان المتأثرة بتدفق اللاجئين السوريين، العديد من المبادئ الأساسية للإطار الشامل للاستجابة للاجئين.

شهد تطبيق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين تقدماً في بعض المجالات كما يلي:

- اعتمد العديد من البلدان التي تطبق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، أو هي في طور اعتماده، **سياسات تقدمية خاصة باللاجئين**، فمنحتهم الحق في العمل والتنقل بحرية والوصول إلى الخدمات الأساسية على قدم المساواة مع مواطنيها، وهي حال جيبوتي وإثيوبيا وأوغندا. ففي إثيوبيا مثلاً، التحق حوالي 40,000 لاجئ إضافي بالمدارس الابتدائية والثانوية خلال العامين الدراسيين الأخيرين في إطار التزام إثيوبيا بتحسين فرص حصول اللاجئين على التعليم. بالإضافة إلى ذلك، هنالك 700 لاجئ إضافي يتابعون تعليمهم العالي (وهو ارتفاع كبير بلغت نسبته 43% خلال عامين). ويلتحق أكثر من 12,300 طفل لاجئ إضافي بدور الحضانة (ارتفاع بنسبة 29%). لقد عملت الدول والمناطق الثلاث عشرة التي تطبق استجابات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك

الوزارات التنفيذية مثل وزارات الصحة والتخطيط والتعليم والمالية، لتحسين حماية اللاجئين ودعم المجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويتسم نهج "**الحكومة بأكملها**" هذا، والذي تبنته جميع الدول التي تطبق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، بمشاركة الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية التي لم تكن تشارك تقليدياً في الاستجابة للاجئين. وتضمن مشاركتها أن تعكس خطط التنمية الوطنية والمحلية احتياجات المناطق الأكثر تأثراً بتحركات اللاجئين، مما يفيد اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

- في الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، وانطلاقاً من روح تقاسم الأعباء والمسؤولية على نحو أكثر إنصافاً وقابلية للتوقع، ساهمت ثلاث **جهات فاعلة في مجال التنمية** (ألمانيا والاتحاد الأوروبي واليابان) وحدها بمبلغ 500 مليون دولار أميركي إضافي للاستجابات الشاملة.
- حفّز إعلان نيويورك أيضاً الجهود **الإقليمية وشبه الإقليمية** نحو الاستجابات الشاملة. ففي شرق إفريقيا، وبعد التزام الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باتباع نهج إقليمي للاجئين الصوماليين[1]، تعهد وزراء التربية في الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بتسيق ممارسات التعليم للاجئين في كل أنحاء المنطقة وشمل اللاجئين في خطط التعليم الوطنية بحلول عام 2020. وتقوم بلدان متأثرة ابلنزوح القسري في شمال أميركا الوسطى والمكسيك بتنفيذ خطط وطنية لتحسين حماية اللاجئين، مسترشدةً بتعاون إقليمي أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح[2]. وقد كانت مشاركة الحكومات والمؤسسات الإقليمية في صميم هذه التطورات الهامة.
- **الاهتمام المستمر بقضايا اللاجئين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية**، والإقرار بمزايا اتباع نهج شامل. على المستوى العالمي، كانت المشاركة المستمرة من المجتمع الدولي كاملاً ملحوظة من خلال نسبة المشاركة العالية والناشطة للدول الأعضاء والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاورات العالمية بشأن الاستجابات الشاملة (مثل اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2017، والفعاليات الجانبية المتعلقة بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين التي جرت في كل أنحاء العالم، بما في ذلك ورشة العمل هذه التي نظمتها منظمة التعاون الإسلامي)، وفي المناقشات المواضيعية والمشاورات الرسمية التي أدت إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (*المزيد حول هذا الموضوع في القسم الثاني*).

ليست هذه سوى أمثلة قليلة عن التغيير الذي نشهده في كل أنحاء العالم لتوفير استجابات أكثر فعاليةً وقابليةً للتوقع واستدامةً لتحركات اللاجئين. وترتكز العملية المؤدية إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على الدروس المستخلصة حتى الآن من تطبيق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، ويمكن العثور على المزيد من المعلومات على البوابة الرقمية

[1] إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، مارس 2017

[2] الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول المعروف باسمه المختصر الإسباني بـ"MIRPS"، أكتوبر 2017

العالمية الخاصة بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين (CRRF Global Digital) والصفحة الخاصة بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين على الموقع الإلكتروني للمفوضية.

نحو ميثاق عالمي بشأن اللاجئين

بالإضافة للالتزامات الموضوعية وللإطار الشامل للاستجابة للاجئين، أطلق إعلان نيويورك آليتين مختلفتين لتعزيز الاستجابة الدولية لمسائل اللجوء والهجرة: ميثاق عالمي بشأن اللاجئين طُلب من المفوضية تطويره؛ وميثاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. ويقود هذا الأخير ميسران مشاركان هما الممثلان الدائمان لسويسرا والمكسيك في الأمم المتحدة في نيويورك، في حين سيقترح المفوض السامي، فيليبو غراندي، ميثاقاً عالمياً بشأن اللاجئين على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018.

من أجل اقتراح ميثاق عالمي يمثل وجهات نظر المجتمع الدولي ويمكن اعتماده من قبل الجمعية العامة بالتوافق، شاركت المفوضية في حوار مع الدول الأعضاء وأصحاب مصلحة آخرين. في عام 2017، شملت هذه الآلية مجموعة من خمس "مناقشات مواضيعية" لاستقتاء اقتراحات ليتم إدراجها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين وآلية للتقييم خلال الحوار السنوي للمفوض السامي السنوي بشأن تحديات الحماية في ديسمبر. وحتى الآن من هذا العام، أجرينا ثلاث جولات من "الاستشارات الرسمية" حول "المسودة الأولى" التي أصدرناها في يناير وحول "المسودة الأولى المحدثة" التي نُشرت في مارس. ويجري العمل حالياً على "مسودة ثانية" ستُنشر في نهاية أبريل، أي في الوقت المناسب للجولة الرابعة من الاستشارات الرسمية التي ستُقام في أوائل مايو. وستجري مناقشات إضافية في يونيو ويوليو قبل أن يطرح المفوض السامي اقتراحه النهائي على الجمعية العامة لاعتماده.

عند اعتماده، سيرتكز الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على النظام القانوني الدولي القائم والخاص باللاجئين، بما في ذلك اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئ، ويفعل أكثر التعبير القوي عن الرغبة السياسية لإعلان نيويورك.

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن العملية المؤدية إلى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين على هذا الرابط.